

إشارة السبق إلى معرفة الحق

[16] وجوبه لا يثبت إلا لحي (1). وموجودا، لانه أثر ما لا يعقل (2) كونه أثر

المعدوم، ولان له تعلقا بمقدوراته ومعلوماته يرجع إلى ذاته وثبوته مع انتفاء الوجود محال. وقديما لما ثبت، من انتهاء الحوادث إليه ومن تأثيره ما يتعذر على كل مؤثر سواه. وسميعا بصيرا، بمعنى أنه حي لا آفة به، لما ثبت من كونه كذلك. وهذه صفات ذاته الثبوتية التي يستحقها أزلا وأبدا، لانها واجبة له لا لموجب (3) لانه لو صح إسنادها إلى موجب زائد على ما هو عليه في ذاته، لكان إما قديما، فتلزم المماثلة، وقد ثبت أنه لا مثل له تعالى من حيث إنه لا ثاني له في القدم، وإما محدثا فيتوقف إحداثه على كونه محدثا أولا، ويلزم الدور، فكانت واجبة لما هو عليه في ذاته فيما لم يزل، واستحال بذلك خروجه عنها فيما لا يزال. وهو تعالى مدرك للمدركات إذا وجدت، لاقتضاء كونه حيا لا آفة به ذلك، وإدراك

المعدوم (4) لا بمعنى كونه معلوما، بل بمعنى كونه مسموعا مبصرا محال. وهذه الصفات (5) المقتضاة عن صفة الذات فيه سبحانه وعن صفة المعنى في غيره، واجبة له، لا على الإطلاق بل بشرط منفصل. ومريد وكاره، لجواز تقديمه من أفعاله أو تأخيرها ما لاخفاء في جواز

1 - هذا ما أثبتناه وفهمناه من سياق

العبارة، وأما النسخ التي بأيدينا فهنا مختلفة ففي " ج ": لا يثبت إلى الحي، وفي " أ ": لا بل قد وجب عن وجوبه لا يثبت لحي. 2 - في " أ ": لا يعتقد. 3 - في " أ ": لا الموجب. 4 - في " ج ": وادراك المعدوم. 5 - في " ج ": وهذه الصفة.